A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/49/L.43
25 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: التجارة والتنمية

أفغانستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، تركيا، طاجيكستان،
قيرغيزستان، كازاخستان: مشروع قرار

تقديم المساعدة الى الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا
في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى قرارها ٤٨/١٧٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي اعترفت فيه بضرورة تحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ٤٨/١٦٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المعنون "إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية"، وتتوقع للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى أن تشترك في الأنشطة والاجتماعات المشار إليها في ذلك القرار،

وإذ تشير كذلك الى النتائج والتوصيات المتفق عليها بشأن المجالات ذات الأولوية والكيفية التي تتخذ بها إجراءات أخرى لتحسين شبكات المرور العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، التي توصل إليها اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين من البلدان النامية غير الساحلية وممثلين البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، الذي عقده مجلس التجارة والتنمية في نيويورك في الفترة من ١٧ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣، حسبما هي واردة في تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين[١]،

(١) TD/B/40 (1)/2-TD/B/LDC/AC.1/4.

وإذ تشير كذلك بصفة خاصة، الى ما تضمنته النتائج والتوصيات التي ووفق عليها في اجتماع الخبراء الحكوميين من فقرات تتعلق بالدول النامية غير الساحلية والمستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

وإذ تلاحظ أن هذه البلدان تسعى الى دخول الأسواق العالمية، وأن هذا الهدف يتطلب إنشاء شبكة للمرور العابر تضم عدة بلدان،

وإذ تدرك أن افتقار هذه البلدان الى منفذ إقليمي موصل الى البحر، الذي يزيده تفاقما موقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية، فضلا عن جسامة تكاليف ومخاطر المرور العابر، إنما يفرض قيودا خطيرا على مجمل جهودها الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية،

وإذ تدرك كذلك أن معظم البلدان التي تؤمن طرق عبور بديلة هي ذاتها بلدان نامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة، بما في ذلك الافتقار الى الهياكل الأساسية الملائمة في قطاع النقل،

وإذ تؤيد الجهود التي تبذلها في الوقت الحاضر، على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف، الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية لمعالجة مسائل الاضطلاع، في المنطقة، بإنشاء هيكل أساسي للمرور العابر يتحلى بأهلية الاستمرار،

وإذ تدرك الدور الهام الذي تؤديه الترتيبات التعاونية الثنائية، والاتفاقات المتعددة الأطراف، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وبوجه الخصوص منظمة التعاون الاقتصادي، التي دعتها الجمعية العامة، في قرارها ٢/٤٨، الى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب، في حل مشاكل المرور العابر الموجودة في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وفي جيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن شبكات النقل العابر بالدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية: الحالة الراهنة ومقترحات للعمل في المستقبل[٢]

وإذ تلاحظ أن هذا التقرير لا يمثل، حسبما ورد في الفقرة ١ من مقدمته، سوى خطوة أولى لاستيفاء وضع برامج عمل أكثر تحديدا لمعالجة هذه المسائل.

---

(٢) A/49/277.

وإذ تدرك أن أي استراتيجية نقل عابر للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى، ولجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، يفترض فيها، لتكون فعالة، أن تتضمن إجراءات تتناول، في الوقت ذاته، الصعوبات الملازمة لطرق النقل الموجودة الآن وتمهد السبيل للتعجيل في بناء طرق جديدة بديلة تشغل بسلاسة،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز المساعدة الدولية التي تقدم في سبيل إجراء تحليل شامل وتام لمشاكل النقل والعبور الموجودة في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، بغية تقديم توصيات ملموسة، وتحديد الأولويات، والتماس الدعم اللازم لإجراءات التنفيذ التي تدعو الحاجة إليها لتحسين حالة النقل والمرور العابر في هذه البلدان،

١ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أن يضطلع، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وسائر المنظمات الإقليمية ذات الصلة، بصوغ برنامج لتحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، وبإجراء تحليل شامل لشبكة النقل العابر في بلدان آسيا الوسطى، مع توجيه اهتمام خاص الى بناء جميع أنواع الطرق والممرات الجديدة البديلة الملائمة والممكن بناؤها، وضمن ذلك أقصرها، وتقديم تقرير مرحلي عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين؛

٢ - تطلب الى البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة الى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، في شكل منح أو قروض تساهلية لبناء وصيانة وتحسين مرافقها المخصصة للنقل والتخزين والمرور العابر، بما في ذلك إيجاد الطرق البرية البديلة وتحسين الاتصالات؛

٣ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أن يقوم، بالتعاون مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرئيسين التنفيذيين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بتزويد الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية بالمساعدة التقنية التي تلزمها في مجالات مثل صوغ الترتيبات الملائمة للنظم الخاصة بدفع تكاليف خدمات المرور العابر، وتحسين مرافق الهياكل الأساسية المادية للمرور العابر وتخطيط النقل الإقليمي، والاضطلاع، حسب الاقتضاء، بصوغ واستكمال اتفاقات وترتيبات ثنائية وإقليمية ودون الإقليمية لتسهيل المرور العابر، والانضمام الى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، السارية في ميدان النقل والمرور العابر؛

٤ - تطلب الى مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعقد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وسائر المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ندوة إقليمية للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، بغية تقييم تقدم العمل بالتوصيات الواردة في هذا القرار، والاتفاق على برنامج عمل ملائم يختص بمتابعة الموضوع؛

٥ - تطلب الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار لكي يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

- - - - -